مذكرة تفاهم للتعاون في مجال السياحة

بين

وزارة الأراضي والبنية التحتية والنقل والسياحة في اليابان

ووزارة السياحة في المملكة العربية السعودية

إنّ وزارة الأراضي والبنية التحتية والنقل والسياحة في اليابان ووزارة السياحة في المملكة العربية السعودية (المشار إليهما فيما بعد منفردتين بـ"الطرف" ومجتمعتين بـ "الطرفين")؛

رغبةً منهما في تعزيز العلاقات القوية بين البلدين؛

وإدراكًا منهما لأهمية السياحة في تعزيز التنمية الاقتصادية والتفاهم المتبادل بين البلدين؛

وسعيًا منهما إلى تعزيز التعاون بينهما في مجال السياحة بما يتوافق مع القوانين واللوائح المعمول بها في بلديهما؛

قد اتفقتا على الآتي:

المادة الأولى

يسعى الطرفان إلى تشجيع التعاون بين بلديهما في مجال السياحة وفقًا للقوانين واللوائح الخاصة بكل منهما؛ مع مراعاة تقاليدهما المحلية والقيم الاجتماعية؛ ودون الإخلال بالتزاماتهما الدولية من أجل تحقيق التنمية السياحية المستدامة في البلدين.

المادة الثانية

يعمل الطرفان على تبادل المعلومات والخبرات في المجالات السياحية الآتية:

1- اللوائح التنظيمية في قطاع السياحة.
2- البيانات والإحصاءات السياحية، ومنهجيات جمعها وتحليلها بطريقة مبتكرة.
3- إقامة المعارض وغيرها من الفعاليات والأنشطة الترويجية في البلدين.
4- التنمية السياحية والتخطيط والاستثمار.
5- ترخيص مرافق الضيافة والمنتجعات وتشغيلها.
6- تعزيز الابتكارات وتقنيات الواقع المعزز في مجال السياحة.
7- أي مجالات أخرى يحدّدها الطرفان بشكل مشترك.

المادة الثالثة

يقوم الطرفان بالتعريف بفرص الاستثمار السياحي الكبرى المتاحة في البلدين، وتشجيع الاستثمار المشترك في المجال السياحي.

يقرّ الطرفان بأهمية التبادل السياحي في البلدين ويعملان على تعزيز تدفق السياح المتبادل بين البلدين.

يجري الطرفان مشاورات عند الحاجة فيما يتعلّق بالمسائل المرتبطة بتنفيذ التعاون في هذه المجالات.

المادة الرابعة

يشجّع الطرفان شركات تنظيم الرحلات السياحية في البلدين لتقديم برامج وأنشطة سياحية مشتركة، والمشاركة في المعارض والمؤتمرات التي تُعقد في البلدين، ما يسهم في تطوير السياحة والتعاون في هذا المجال من أجل بلورة رؤية سياحية مشتركة.

المادة الخامسة

سيتعاون الطرفان في تسهيل تبادل المعرفة والخبراء بين البلدين بهدف رفع مستوى ثقافة الكوادر البشرية العاملة في قطاع السياحة وتنمية مهاراتها وإعدادها.

المادة السادسة

سيتعاون الطرفان في تعزيز مبادرات مشتركة تُعنى بالتحوّل الرقمي وتفعيل التقنيات والحلول الرقمية في الخدمات المقدمة للسياح.

المادة السابعة

يعمل الطرفان على تعزيز الأنشطة السياحية بين البلدين، من خلال التنسيق بين المكاتب السياحية في كلا البلدين والتعاون بشكل إيجابي في تسويق سياحة الطرف الآخر والترويج لها.

المادة الثامنة

أي خلاف قد ينشأ من تنفيذ هذه المذكرة أو تفسير أي بند من بنودها، تتمّ تسويته وديًّا عن طريق التشاور أو التفاوض بين الطرفين.

المادة التاسعة

لا تلتزم مذكرة التعاون هذه بأي حقوق أو التزامات قانونية بموجب أحكام القانون الدولي.

المادة العاشرة

1- تدخل هذه المذكرة حيز النفاذ بعد (ثلاثين) يومًا من تاريخ آخر إشعار كتابي متبادل بين الطرفين - عبر القنوات الدبلوماسية – يؤكد استكمال جميع الإجراءات النظامية الداخلية اللازمة لدخولها حيز النفاذ.

2- وتظل هذه المذكرة سارية المفعول لمدة خمس (5) سنوات، وتتجدد تلقائيًّا لمدّة مماثلة، ما لم يُخطر أي من الطرفين الطرف الآخر كتابةً - عبر القنوات الدبلوماسية - برغبته في إنهائها، وذلك قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ الإنهاء.

3- يمكن تجديد هذه المذكرة باتفاق الطرفين وفقًا للإجراءات النظامية المتّبعة في كلا البلدين.

4- في حال إنهاء العمل بهذه المذكرة تظلّ أحكامها سارية المفعول بالنسبة إلى البرامج أو المشروعات التي تمّ تطويرها أو قيد التطوير، أو الحقوق أو الخلافات التي نشأت في ظلها ولم تُسوَّ بعد.

حُرّرت هذه المذكرة في مدينة جدة يوم الأحد الواقع في 1444/12/28هـ الموافق 2023/7/16م، من ثلاث نسخ أصلية باللغات: العربية، واليابانية، والإنجليزية، والنصوص الثلاثة متساوية في الحجية، وفي حال الاختلاف يُرجّح النص الإنجليزي.

عن وزارة الأراضي والبنية التحتية والنقل والسياحة
في اليابان

تيتسو سايتو
الوزير

عن وزارة السياحة
في المملكة العربية السعودية

أحمد بن عقيل الخطيب
الوزير